ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

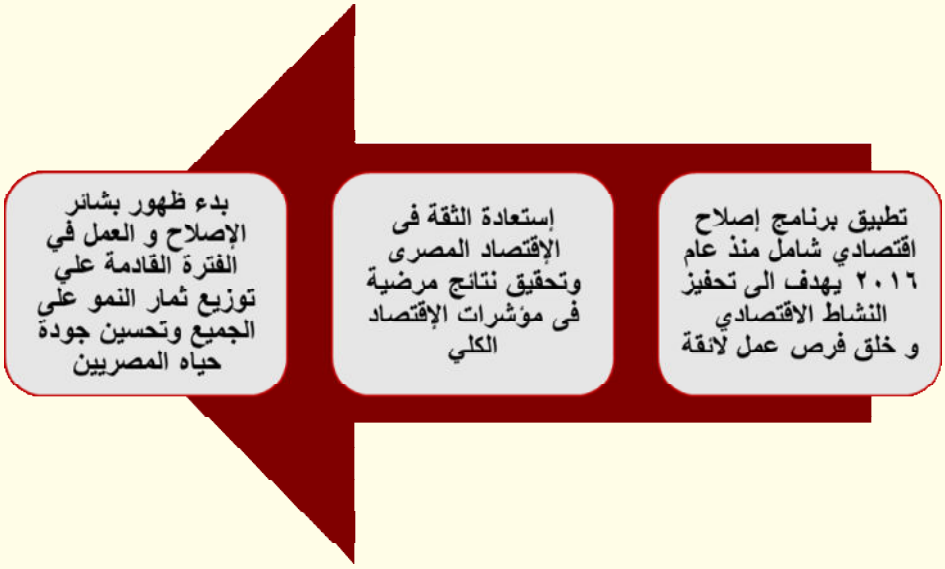

لقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذى طبقته الحكومة المصرية منذ ٢٠١٦ أثراً كبيراً في إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق تطوراً ملحوظا فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وكذا تحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات العالمية وفقاً لما تم نشره من قبل العديد من مؤسسات التقييم الدولية وإشادة تلك المؤسسات بما يتحقق فى مصر من نجاحات عديدة على أرض الواقع فى جميع المجالات (تجدون بالأسفل بعض الأمثلة).

حيث إنطوت الفترة السابقة من برنامج الاصلاح على إجراءات هدفها تثبيت وتحسين الوضع الإقتصادى، بينما سوف تستمر الفترة القادمة في ترسيخ قواعد النمو وتنفيذ المزيد من الإجراءات الهيكلية. كما أن توزيع ثمار النمو على الجميع يمثل أولوية هامة فى قرارات الحكومة خلال المرحلة القادمة.

- سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمصر ٤.٢% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ متفوقًا على توقعات الصندوق البالغة ٣.٥%
- تحسن أداء القطاعات الرئيسية في الإقتصاد مع توقعات بتسارع وتيرة النمو خلال ٢٠١٨
- راجعت مؤسسة "فيتش" للتصنيف الإئتماني النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى من "مستقر" إلي "إيجابي" عند درجة B
- ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة فى البورصة المصرية ليصل إلى ٥٠ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ بعد عام من تحرير الصرف
- مصر أفضل الطرق أمام دول شرق المتوسط لتصدير الغاز لأوروبا بعد إكتشافات حقل ظهر
- تحسن ترتيب مصر ٥٦ مركزًا "بمؤشر الخدمات المالية" مع تقدمها ٣٣ مركزاً فى مؤشر بيئة الأعمال وبنحو ٣٤ مركزاً فى مجال التنافسية

تقارير دولية تشيد بأداء الإقتصاد المصرى؛

- **صندوق النقد الدولى في تقريره الأخير:** أوضح صندوق الدولى في تقريره الأخير الصادر فى ديسمبر الماضى الذي يكشف مستندات **المراجعة الثانية ومناقشات المادة الرابعة** أن نمو "الناتج المحلي الإجمالي لمصر فاق التوقعات". حيث ارتفع معدل النمو على أساس سنوي مسجلا ٤,٢%، متفوقا على توقعات الصندوق البالغة ٣,٥%. حيث أكد الصندوق أن برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي يسير على الطريق الصحيح وأن استمرار النمو الاقتصادي في التعافي قد جاء مدفوعاً بتحسن نشاط الصناعات التحويلية وقطاعات البناء والعقارات والاستثمار في النقل والاتصالات، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي والنشاط التجاري. وأن مصر نجحت في الوفاء بمعايير الأداء ضمن المراجعة الثانية للبرنامج الإصلاحي، موضحا أن البنك المركزي المصري استطاع الوصول للمستوى المستهدف من احتياطيات النقد الأجنبي وصافي الأصول المحلية في نهاية المدة القانونية للمراجعة في يونيو ٢٠١٧. واعتبر الصندوق أن وضع الدين العام على مسار هبوطي هو حجر الزاوية في برنامج الإصلاح خلال الفترة القادمة.

- **رفعت مؤسسة "فيتش" للتصنيف الإئتماني النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى إلى "إيجابى" .** حيث أعلنت المؤسسة عن قيامها بمراجعة النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى من "مستقر" إلى "إيجابي" مع الابقاء على درجة التصنيف الائتماني بكل من العملتين الأجنبية والمحلية عند درجة B. وتعتبر هذه المراجعة الإيجابية الثانية منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى في عام ٢٠١٦، حيث قامت مؤسسة ستاندرد اند بورز بمراجعة النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى إلى "إيجابى" فى شهر نوفمبر ٢٠١٧.

- **تحسن ترتيب مصر ٥٦ مركزًا "بمؤشر الخدمات المالية" الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي".** حيث جاء هذا التحسن في ضوء الإجراءات التي قامت بها هيئة الرقابة المالية خلال عام ٢٠١٧ المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف على الأسواق والتى ساهمت في تحسين ترتيب مصر في العديد من المؤشرات الدولية في مجالات الاستثمار ومناخ الأعمال. حيث تقدمت مصر أيضاً بنحو ٣٣ مركزًا في تقرير مؤشر بيئة الأعمال في مجال حماية الأقلية من المستثمرين بعد التعديلات التي قامت بها الهيئة في مجال قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، كما تحسن ترتيب مصر **في مجال التنافسية العالمية** بنحو ٣٤ مركزًا و١٧ مركزًا في مؤشر التمويل من خلال سوق الأوراق المالية، و٥٥ مركزًا في مؤشر الاستعلام الائتماني في مجال سوق المال.

- **بلومبرج: أسهم مصر تسجل رقما تاريخيا بـ٥٠ مليار دولار بعد عام من تحرير الصرف.** قالت وكالة بلومبرج الإخبارية الاقتصادية الأمريكية، إن رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة المصرية ارتفع ليصل إلى ٥٠ مليار دولار في أواخر ديسمبر الماضى، وذلك للمرة الأولى منذ أن قام البنك المركزى بتحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦. وكان هناك إقبالا كبيرا من جانب المستثمرين الأجانب على أصول الدولة العربية الأكثر اكتظاظا بالسكان، تم اجتذابهم من خلال الإصلاحات الجريئة التى خلال المرحلة الماضية. كما توقعت شبكة "بلومبرج" الإخبارية أن تواصل البورصة المصرية أدائها القوي في ٢٠١٨ بدعم من الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الحكومة المصرية في الاقتصاد، فضلا عن احتمالات خفض معدلات أسعار الفائدة في العام الجديد والذي من شأنه أن يزيد من جاذبية الأسهم المصرية.

- **أوكسفورد بيزنيس تصدر تقريرها السنوي حول أداء الاقتصاد المصري خلال ٢٠١٧.** أصدرت مؤسسة أوكسفورد بيزنيس جروب تقريرها السنوي حول أداء الاقتصاد المصري خلال ٢٠١٧، وقالت فيه إن "تحسن أداء القطاعات الرئيسية في الإقتصاد، إلى جانب ضبط الإدارة المالية، وزيادة تدفقات رأس المال كلها عوامل ساعدت على انتعاش الاقتصاد العام الماضي، مع توقعات بتسارع وتيرة النمو خلال ٢٠١٨". وقد أشارت المؤسسة بأن قطاع الاتصالات جاء في مقدمة القطاعات التي حققت أعلى معدل نمو خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مسجلا نموا بنسبة ١٢,٥%، وجاء قطاع التشييد في المرتبة الثانية بنسبة ٩,٥%، تلاه قطاع النقل بنسبة ٥,٣% ثم الزراعة بنسبة ٣,٢% والصناعة بنسبة ٢,١%. فضلاً عن الزيادة في تدفقات الاستثمارات والاستثمار الأجنبي المباشر.

- **فاينشيال تايمز: مصر أفضل الطرق أمام دول شرق المتوسط لتصدير الغاز لأوروبا.** وتوضح الصحيفة بأن مصر لا تمتاز فقط ببنيتها التحتية التي تعتبر الأفضل، لكن التقدم السريع في تطوير حقل ظهر يجعلها أكثر الدول ملائمة لتصدير الغاز إلى أوروبا. وأن المسار الأكثر نفعا والأكثر عمليا على المدى القريب للأسواق العالمية، يتمثل في بناء شبكة من خطوط الأنابيب القصيرة والاستفادة من مصانع تسييل الغاز الطبيعي في مصر.

- **مصر تعود للأسواق الدولية بطرح قيمته ٤ مليار دولار.** نجحت جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة المالية في إصدار سندات دولية بقيمة ٤ مليار دولار على ثلاث شرائح (٥ - ١٠ - ٣٠ سنة) بأسعار عائد جيدة قدرها ٥,٥٨% للـ ٥ سنوات، و٦,٥٩% للـ ١٠ سنوات، و٧,٩٥% للـ ٣٠ سنة. وذلك في ضوء طلبات شراء تخطت ١٢ مليار دولار خلال الساعات الأولى من الإعلان عن الطرح وذلك على الرغم من تقلبات أسواق المال العالمية في الآونة الأخيرة والتي ترتب عليه ارتفاع العوائد على سندات الخزانة الامريكية لتصل الى اعلى مستوى لها منذ ٤ سنوات.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليصل إلي **٤٩,٩** في يناير ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في **مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٥١,٢**، والزيادة في **مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٤٩,٩**، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل ٥٢,٠** بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٩,٨**، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات فى ضوء إنخفاض أسعار الطاقة وتكاليف العمالة.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية** بشكل ملحوظ ليسجل ٣٨,٢ مليار دولار في يناير ٢٠١٨ (يغطي ٨,٢ اشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ ٢٦,٤ مليار دولار في يناير ٢٠١٧ (يغطي٥,٦ اشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).
- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٨ تخفيض سعر العائد على الإيداع **والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بمقدار ١%** ليصل ١٧,٧٥% و١٨,٧٥% و١٨,٢٥% على الترتيب. وكذلك تم تخفيض **سعر الإئتمان والخصم بمقدار ١% ليصل** ١٨,٢٥%.

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٣,٨% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٤,٢% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ١٠٧,٨ مليار جنيه (بزيادة كبيرة بلغت ٥١ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع وضريبة الدخل** التي **حققت ٥٦,٩ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ١٤,٠ مليار جنيه**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ١٠,٦ مليار جنيه وارباح الأسهم للقناة لتحقق ١٢,٢ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ١٦,٨ مليار جنيه. أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ٧٤% لتبلغ ٢٠,٧ مليار جنيه، وإرتفع دعم الكهرباء بـ٦,٣% ليحقق ١٢,١ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ٢,٦% لتحقق ٢١,٦ مليار جنيه، وإرتفع الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بـ٩٠,٦% لتحقق ٧,٨ مليار جنيه** . وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول الغير مالية (الأستثمارات) بنسبة ٤١,٢% ليبلغ نحو ٢٧,٦ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩,٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠,٩% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلى مقارنة بالعام السابق. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤,١%، والمصروفات بنحو ٢٦,٢% مقابل العام السابق.**
ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. فعلى جانب الإيرادات، **هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية بنحو ١٠٩,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,١% عن العام السابق) لتسجل ٤٦٢ مليار جنيه؛ حيث سجلت ضريبة المبيعات ٢٠٨,٦ مليار جنيه (بزيادة كبيرة بلغت ٦٨,١ مليار جنيه)** فى ضوء زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع **كما حققت ضريبة الدخل ١٦٦,٩ مليار جنيه بزيادة بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٣%) فى ضوء تزايد الضرائب علي المرتبات المحلية لتسجل ٣٤,٢ مليار جنيه. كما ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ٢٢,٣ مليار جنيه وارباح الأسهم للقناة لتحقق ٢٩,٤ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٤٧,٣ مليار جنيه.** كما إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٥٨,٠ مليار جنيه (بنسبة ٤١,٧%) لتحقق ١٩٧,٢** مليار جنيه فى ضوء تزايد المنح لتحقق ١٧,٧ مليار جنيه،

وتزايد الإيرادات الضريبية الأخرى لتحقق ١٧٩,٥ مليار جنيه نتيجة لتزايد عوائد الملكية من قناة السويس والهيئات الإقتصادية وزيادة الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات.

أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ١١,٢% لتبلغ ٤٧,٥ مليار جنيه، **وإرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعي بنسبة ٤٧,٠% ليسجل نحو ١٣,٠ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الانفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى)، كما إرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٢,٩% لتحقق ٤٥,٢ مليار جنيه. وعلاوة على ذلك، فقد ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنسبة ٥٧,٦% ليبلغ نحو ١٠٩ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة فى ضوء إهتمام الدولة بتنمية البنية التحتية وتحسين مستوي الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤,٣% ليصل إلى ٤,٧ مليون سائح خلال** الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣,١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. **كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١,٣% ليصل إلى ٥٢,١ مليون ليلة** خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩,٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

- أظهرت **مؤشرات وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى** قد **حقق معدل نمو ٤,٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤,٣% خلال العام المالى الماضي، **وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو قدره ٥,٢% في الربع الأول من العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٣,٤% الربع المقابل له في ٢٠١٧/٢٠١٦** مدفوعاً بنمو في عدة قطاعات أهمها السياحة، الغاز الطبيعي، التشييد والبناء والصناعات التحويلية. **وارتفع الإستهلاك الخاص** بنسبة ٤,٢%، في حين **نما الاستهلاك العام** بنسبة ٢,٥%. فضلا **عن زيادة الاستثمارات** بنسبة ١١,٣% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ١٥,١%. فضلاً عن مساهمة **صافي الصادرات بشكل سلبي** في النمو بـ ١,٣ نقطة مئوية. وعلى جانب العرض، نما **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة ٥,٢%، و**قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية** بنسبة ٣,٧%، و**قطاع التشييد والبناء** بنسبة ٩,٥%، و**القطاع الحكومي العام** بنسبة ٣,٠%، و**قطاع الزراعة** بنسبة ٣,٢%، **وقطاع الأنشطة العقارية** بنسبة ٥,٢% و**قطاع الاتصالات** بنسبة ١٢,٥%، و**قطاع الغاز الطبيعي** بنسبة ٢,١%.

- **حقق ميزان المدفوعات فائضا كلياً بلغ ٥ مليار دولار (٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١,٩ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى **التحسن فى ميزان المعاملات الجارية،** حيث **تراجع العجز في الميزان التجاري** إلى **٨,٩ مليار دولار (-٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجز بلغ ٩,٤ مليار دولار (-٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٤ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة. من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاض في صافي التدفقات،** حيث حقق صافى تدفق للداخل قدره ٦,٢ مليار دولار، مقابل ٧,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى بدء إنحسار الموجة التضخمية فقد إستمر فى التباطؤ للشهر الثالث على التوالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٤,١ نقطة مئوية محققا ٢١,٩% فى شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٢٦,٠% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢٣,٣% المعدل المحقق خلال ديسمبر ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية،** فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية لأعلى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧ ليحقق ٤٠,٥% (٣٠٨٨ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٧,٧% في نفس الشهر من العام

المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **تحقيق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر السادس على التوالى وهي اعلي نسبة نمو له في السبع سنوات السابقة حيث بلغت ٢٥٥,٢% (١٨٩ مليار جنية)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧ و٢٦٨,٦% الشهر السابق، مقارنة بنمو بالسالب بلغ -١٧٣٤,٣% (-١٢٢ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. من جهة أخرى، **ارتفع النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل طفيف بنسبة ٢٤,٩% (٢٨٩٨,٨ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة ب٢٤,٧% نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، ويأتي ذلك في **ضوء إنخفاض الإقتراض الحكومي** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ١٣,٩% (٢٠٣٦ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٢٧,٤% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦.

- **إنخفاض معدل البطالة إلى ١١,٩% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بـ ١٢,٦% خلال نفس الفترة من العام الماضي، ومقارنة بأعلي مستوي له عند ١٣,٤% في نهاية الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. **وبلغت القوى العاملة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ٢٥,٩ مليون شخص**، بزيادة قدرها ٣,١% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

- **تراجع العجز التجاري بنسبة ٨,٤% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بالعام المالي الماضي، وذلك على خلفية **إرتفاع الصادرات غير البترولية** بنسبة ١٦,٢%، إلى جانب **إنخفاض الواردات غير البترولية** بنسبة ٤,٥%.

- **ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦**. ومن المتوقع أن تحقق مصر **اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي** في عام ٢٠١٨ **وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧** والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥.٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٥,٩ مليون دولار** في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٠,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، **ارتفعت ديون السلطات النقدية** إلى ٣٠,٣ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٢,٢ مليون دولار في العام المالي الماضي.

وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٤,٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤,٣% خلال العام المالى السابق. وقد استمر كل من **الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣,٧ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤,٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما **ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو** لتسجل نحو ١,٨ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل مساهمة أقل قدره ١,٧ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما **ساهم صافى الصادرات بشكل سلبي**

فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ١,٦ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج معدل نمو سنوى بنحو ٣٢,٩% ليسجل متوسط ١٩٢,٣٥ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ١٧% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ١١٢,٣٢% ليسجل متوسط ١٨٩,٧٧ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٧٠% العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ٥٢,٣٣% ليسجل متوسط ٢٣٣,٧٦ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو ٠,١٨% خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٢%**، مقارنة بـ٤,٦% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣,٤ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٣,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢,٥%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣,٩% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو سنوى قدره ١١,٣%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١١,٢% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ١,٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ١,٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٨٦,٠% (معدل مساهمة بنحو٩,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢,٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٥٢,٥% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١١,١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ايجابية تقدر بنحو ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2017/2016-2011/2010)

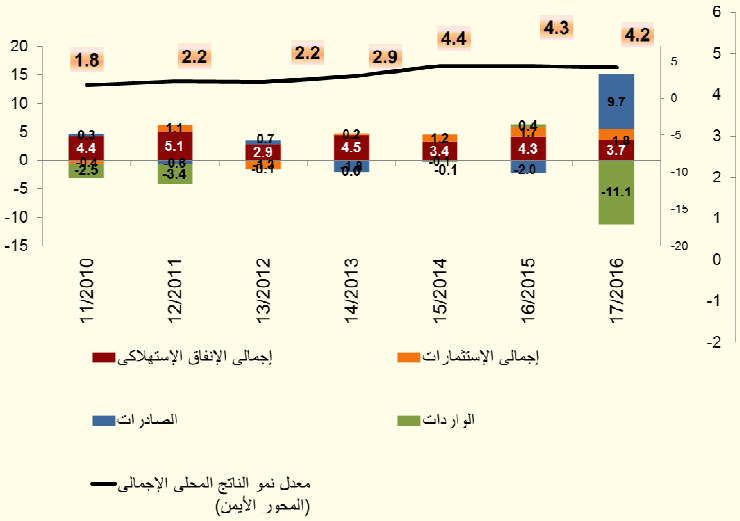

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2017/2016-2011/2010)

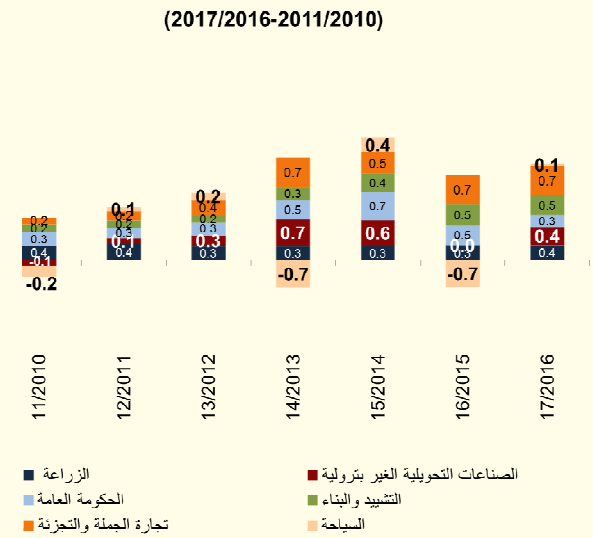

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة والذى حقق معدل نمو قدره ٥,٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٣,٧%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٠ نقطة

مئوية خلال العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء معدل نمو حقيقى قدره ٩,٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة معدل نمو حقيقى قدره ٣,٠%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٢%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمعدل مساهمة قدره ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٥,٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). كما حقق **قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٢,٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٢,١%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (مساهمة إيجابية لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٩,٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال فترة الدراسة.

بينما حقق **قطاع السياحة** نمواً بلغ ٣,٩%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي بنحو ٠,١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٣,٨%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٦٣,٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٤,٢% (١٤٤,٤ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٤٤,٩%** مقابل ٣٢% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٧/١٦
١٦٣,٦ مليار جنيه (٣,٨% من الناتج المحلى)*	١٤٤,٤ مليار جنيه (٤,٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٢٥٢,٦ مليار جنيه (٥,٩% من الناتج المحلى)	١٧٤,٣ مليار جنيه (٥,٠% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٤١٥,٠ مليار جنيه (٩,٧% من الناتج المحلى)	٣١٤,٤ مليار جنيه (٩,١% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٤٢٨٦,٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

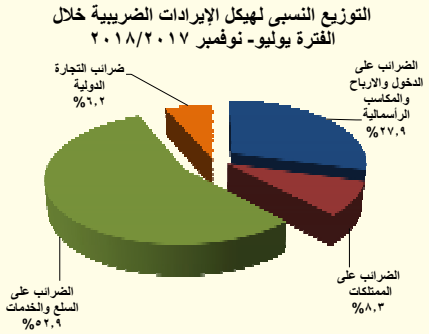

حققت **جملة الإيرادات نحو ٢٥٢,٦ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٧٨,٣ مليار جنيه بنسبة ٤٤,٩%، مقابل نحو ١٧٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٨٠,٧% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٨١,٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت

٦٦,٦% لتحقق نحو ٢٠٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما **إنخفضت بشكل طفيف الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ١٩,٢% من إجمالى الإيرادات) **بنحو -٣,٢ مليار جنيه** بنسبة -٦,٢% لتحقق ٤٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٥١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٦١,٠%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٢٩,٦% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٨٤,٤%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ٢٢,٥% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٢,٧% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٦,٧% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥,٠% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٦,٤%) لتحقق ٥٦,٩ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٧,٩%**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٣,٠ مليار جنيه) بنسبة ٢٧,٠% لتحقق نحو ١٤,٠ مليار جنيه، مقابل ١١,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٤,٨ مليار جنيه) بنسبة ٨٢,٨% لتحقق ١٠,٦ مليار جنيه، مقابل ٥,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٣,٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٤,٥% لتحقق نحو ١٦,٨ مليار جنيه، مقابل ١٣,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٥٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ٨٩,٦%) لتحقق نحو ١٠٧,٨ مليار جنيه (٢,٥% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو٥٢,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٧٨,٨% لتحقق ٥٠,٨ مليار جنيه، مقابل ٢٨,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٩٣,٨% لتحقق نحو ١١,٢ مليار جنيه، مقابل ٥,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٢٩,٢% لتحقق نحو ٣٥,٢ مليار جنيه، مقابل ١٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٣١% ليحقق نحو ٤,٩ مليار جنيه، مقابل ٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٥%) لتحقق ١٢,٧ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٥٤,٩% لتحقق نحو ١٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٨,١%) لتحقق ١٦,٩ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٨,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ١٨,٣% لتحقق نحو ١٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** إلى نحو ٤٨,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٥١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق في ضوء إنخفاض او تأخر العوائد المحصلة.

وقد حققت عوائد الملكية نحو ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٦,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **بينما إرتفعت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٧,٩%) لتحقق ١٢,٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وقد إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزى[٤] لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ١٢,٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٧,٥ مليار جنيه، لتحقق ١٢,٣ مليار جنيه مقابل ٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ١٠,٦ مليار جنيه لترتفع بنحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ١٦,٤% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٩,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق).

- **حققت المنح نحو ١٢٥ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥١٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٣٨٥ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

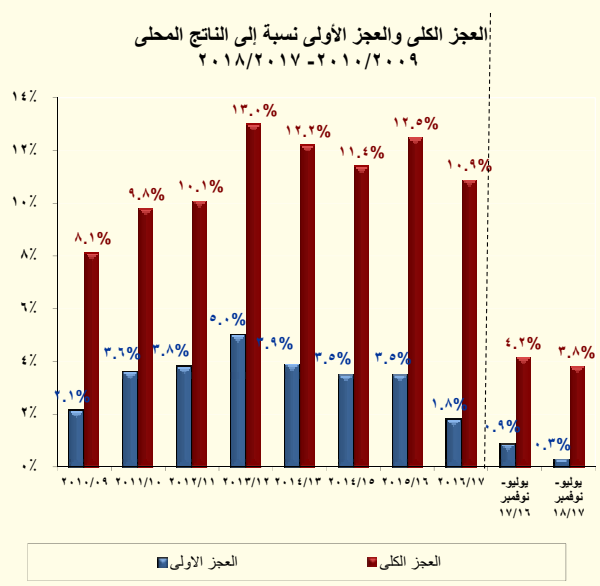

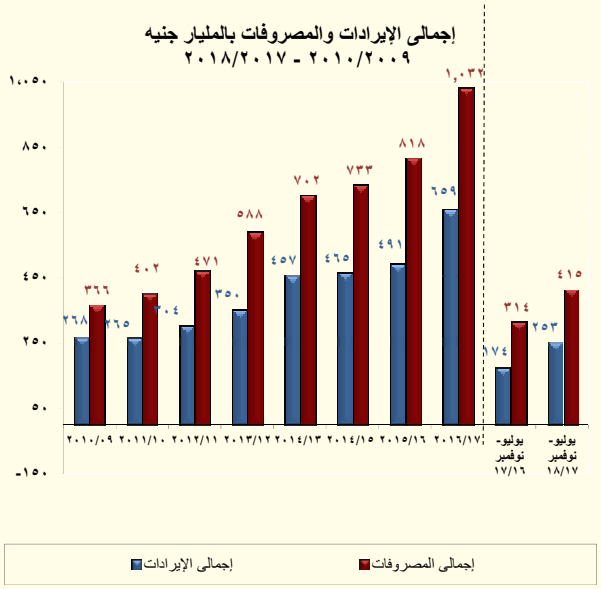

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٤١٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (٩,٧% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٣٢% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٨,٢% لتبلغ نحو ٩٣,٢ مليار جنيه (٢,٢% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٢٦ مليار جنيه، وزيادة البدلات النوعية لتصل إلى ٩,٦ مليار جنيه).
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ١,١ مليار جنيه (بنسبة ٩,٢%) ليحقق نحو ١٣,٥ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة الإنفاق على المياه والإنارة لتسجل ١,٠ مليار جنيه، وزيادة الانفاق على وسائل النقل العامة لتسجل ١,٣ مليار جنيه، ونفقات الصيانة لتحقق ٢,١ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣٢,٦% لتصل إلى نحو ١٥٠,٧ مليار جنيه (٣,٥% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ١١٣,٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٤٠,١ مليار جنيه (٢,٣% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ٦٩,٩% ليسجل ٩٧,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٥٧,٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٤,٣ مليار جنيه بنسبة نمو ١٢٤,٥% محققاً نحو ٦١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢٧,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٨,٨ مليار جنيه (بنسبة ٧٤%) محققاً نحو ٢٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١١,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإرتفاع دعم الكهرباء بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٦,٣%) محققاً نحو ١٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ٥,٠ مليار جنيه بنسبة نمو ١٨,١% محققاً نحو ٣٢,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة الإنفاق على برامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٣,٧ مليار جنيه (بنسبة ٩٠,٦%) محققاً نحو ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق،

وإرتفاع مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢,٦%) محققاً نحو ٢١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢١,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٨,٠ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٤١,٢% ليسجل نحو ٢٧,٦ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٢٥,٨ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٣٢,٥ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٢٨,٧%** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩,٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠,٩% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، مقارنة بالعام السابق فقد بلغ العجز في العام المالى السابق ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلى. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤,١%، والمصروفات بنحو ٢٦,٢% مقابل العام السابق، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.

حيث تشير النتائج إلى وجود **بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٦٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٤,١%** لتسجل ٦٥٩,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٩١,٥ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. **وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٠٩,٧** مليار جنيه **بنسبة إرتفاع بلغت ٣١,١%.** وزيادة ٨% عن المستهدف خلال نفس العام. **وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية** فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع **الحصيلة من الضرائب على الدخل بـ١٥,٣%** (بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بـ٤٨,٥%** (بنحو ٦٨,١ مليار جنيه)، **والحصيلة من ضرائب الممتلكات بـ٣٠,٥%** (بنحو ٨,٦ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ٢١,٩%** (بنحو ٦,٢ مليار جنيه). **بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٥٨,٠ مليار جنيه بنسبة ٤١,٧% عن العام السابق.** حيث إرتفعت المنح لتحقق ١٧,٧ مليار جنيه، كما حققت الإيرادات الضريبية الأخرى نحو ١٧٩,٥ مليار جنيه لترتفع بـ٣٢,٣% (بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه) عن العام السابق فى ضوء تزايد الإيرادات من عوائد الملكية خاصة أرباح الأسهم من قناة السويس والهيئة العامة للبترول والهيئات الإقتصادية، بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة والتى قد ارتفعت بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى:

العجز الكلى خلال العام المالى ١٧/١٦	العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥
٣٧٩,٦ مليار جنيه (١٠,٩% من الناتج المحلى)	٣٣٩,٥ مليار جنيه (١٢,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٦٥٩,٢ مليار جنيه (١٩,٠% من الناتج المحلى)	٤٩١,٥ مليار جنيه (١٨,١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٠٣١,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلى)	٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلى)

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه (١٩,٠% من الناتج المحلى) بزيادة ١٦٧,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٤,١% عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣١,١% لتسجل ٤٦٢,٠ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١,٧% عن العام المالى السابق لتسجل ١٩٧,٢ مليار جنيه.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه بنسبة ١٥,٣% لتحقق ١٦٦,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦,١ مليار جنيه) بنسبة ٢١,٧% لتحقق نحو ٣٤,٢ مليار جنيه، مقابل ٢٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٩,٦% لتحقق ٢٢,٣ مليار جنيه، مقابل ١٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من هيئة البترول (بنحو ٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ١٣,٨% لتحقق ٤٢,٥ مليار جنيه، مقابل ٣٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
  - إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠,٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٨,٠% لتحقق نحو ٤٧,٣ مليار جنيه، مقابل ٣٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ٦٨,١ مليار جنيه بنسبة ٤٨,٥% لتحقق نحو ٢٠٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ١٤٠,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥؛ وذلك فى ضوء ما يلى:
  - إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٣٦,٩ مليار جنيه بنسبة ٦٤,٣% لتحقق ٩٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥٧,٥ مليار جنيه خلال العام الماضى.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٤,٠ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٩% لتحقق نحو ١٨,٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤,٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء تحسن أداء الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية.
- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٢٢,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٦% لتحقق ٧٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٤٨,٠ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٥,٣%، وزيادة حصيلة الضرائب على المنتجات البترولية بـ١٥١%)،
- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣,٥% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٩,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٨,٥ مليار جنبه بنسبة ٣٠,٥% لتحقق نحو ٣٦,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨,٠ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٨% لتحقق نحو ٣٠,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٢٣,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ٢١,٩% لتسجل ٣٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

الإيرادات غير الضريبية،

إرتفعت المنح بنحو ١٤,١ مليار جنيه لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٣% لتحقق ١٧٩,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٣٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع عوائد الملكية** بنحو ٢١,٧ مليار جنيه بنسبة ٣١,٢% لتحقق ٩١,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، وترجع تلك الإرتفاعات فى الأساس فى ضوء ما يلى:
  - إرتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ١٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩,١% لتحقق ٢٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - إرتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٥% لتحقق ١١,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٩,٠ مليار جنيه بنسبة ٣١,٠% لتحقق ٣٨,١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٩,٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٢% لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١١,٠ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٤% لتحقق ٤٥,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٤,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء إرتفاع الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنفس القيمة مقارنة بالعام السابق.

على جانب المصروفات

ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤,٠ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١,٨ مليار جنيه بنسبة ٥,٥% لتسجل نحو ٢٢٥,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

  - إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٣,٦ مليار جنيه بنسبة ٦,٨% لتسجل ٥٧,٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٥٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
  - إرتفاع المكافآت بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١,٧% لتسجل ٧٥,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٧٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
  - إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ٥,٨% لتسجل ٢٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٢٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٦,٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% ليسجل حوالى ٤٢,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٣٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

  - زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٦٠,٣% لتسجل نحو ١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠,٨ مليار جنيه بنسبة ١٧% لتسجل نحو ٥,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٩,٩% ليسجل حوالى ٣١٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٧٥,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٧,٧% ليسجل حوالى ٢٧٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

  - **إرتفاع الانفاق على الدعم** بنحو ٦٣,٨ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٠% ليحقق ٢٠٢,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٣٨,٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

    § إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٨ مليار جنيه بنسبة ١١,٢% ليسجل حوالى ٤٧,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٢,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم المواد البترولية بنحو ٦٤,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢٥,٣% ليسجل حوالى ١١٥,٠ مليار جنيه مقارنة بـ٥١,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء تحمل الهيئة العامة للبترول أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحول للهيئة).

  - **إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة ١٩,١% ليسجل نحو ٦٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

    § زيادة الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعي بنحو ٤,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٠% ليسجل نحو ١٣,٠ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الانفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى).

    § زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٢,٩% ليسجل نحو ٤٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٧,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢,٨% ليسجل نحو ٦١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٣٩,٩ مليار جنيه بنسبة ٥٧,٦% ليسجل نحو ١٠٩,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٤,٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦,٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٦,٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٥,٧%، وبلغت الإستثمارات فى المبانى السكنية ٢١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أى أكثر من أربعة أضعاف المنفق خلال العام المالى السابق فضلاً عن زيادة المنفق على الآلات بنسبة ٤٣,٦% لتسجل ١٠,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥,٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها)
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٨٩,٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٧٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧ (٤١,١% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٤,٩ مليار دولار (١٨,١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.
- تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.
- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:
  - **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى**، إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.
  - **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
  - **ثالثا**، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩,٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤,٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نقلاً عن المركز المصرى للدراسات الأقتصادية.

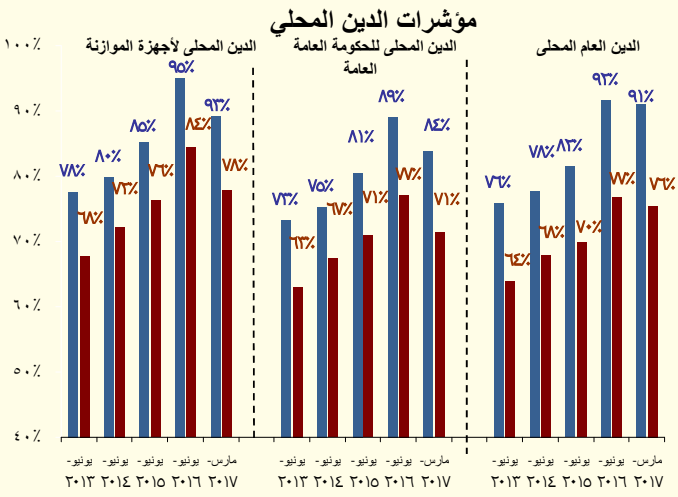

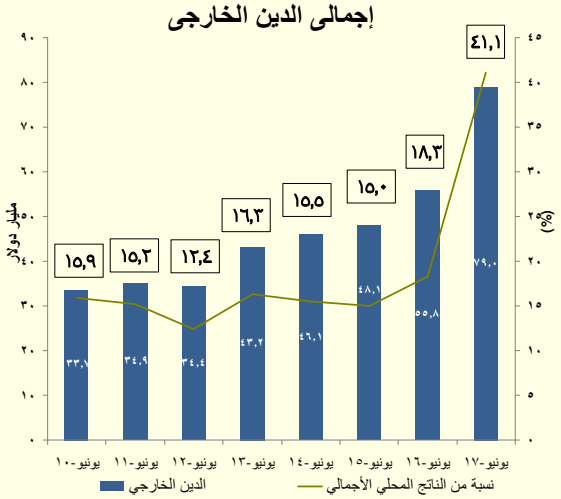

التطورات النقدية:

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية لأعلى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧ ليحقق ٤٠,٥% (٣٠٨٨ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٧,٧% في نفس الشهر من العام المالي السابق.

- يمكن تفسير ذلك في ضوء **تحقيق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر السادس على التوالى وهي أعلي نسبة نمو له في السبع سنوات السابقة حيث بلغت ٢٥٥,٢% (١٨٩,٢ مليار جنية)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧ و٢٦٨,٦% في الشهر السابق، مقارنة بنمو سلبي -١٧٣٤,٣% (-١٢٢ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. ويرجع هذا التحول إلى **الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية البنوك إلى ٢٢٧%** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـنسبة سالبة بلغت -٦٤٥% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بنسبة ٢٨٥% (١١٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل -١٣٨٣% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

- من جهة أخرى، **ارتفع النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل طفيف بنسبة ٢٤,٩% (٢٨٩٨,٨ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٧ نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، ويأتي ذلك في **ضوء إنخفاض الإقتراض الحكومي** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ١٣,٩% (٢٠٣٦ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٢٧,٤% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

- ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٣٠% (٢١٨٧,٤ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٦% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. كما **انخفضت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** إلي -٧٦% (٨٣,٤ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة -٢٠% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. بينما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ٣٨% (٤٢٦,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢١% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦.

- كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٥٦,٧% (١٥٠,٣ مليار جنيه)** في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٦,٢% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦.

- **وتضاعفت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٣٤,١% (٩٨٧,٢ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٥,٣% **(٧٣٦,٣ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك على خلفية الزيادة التي شهدتها المطالبات على قطاع الأعمال الخاصة لتبلغ ٧٣٣,١ مليار جنيه** خلال شهر الدراسة مقابل ٥٢٠,٣ مليار

جنيه في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦. **كما ارتفعت المطلوبات من القطاع العائلى إلى ٢٥٤,١ مليار جنيه** بنهاية أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢١٦ مليار جنيه في نهاية العام أكتوبر ٢٠١٦.

§ **على جانب المطلوبات، ارتفع النمو السنوي للأموال بشكل طفيف إلى ١٨,٢% (٧٢٤,٨ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨,١% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك في **ضوء الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٣١,٦% (٣١٥,٩ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ١٣,٧% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦، مما **عوض التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري ليحقق ٩,٥% في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢١,١% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦.

§ **وارتفع صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٤٩,١% (٢٣٦٣ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٧,٥% نهاية أكتوبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، فضلا عن **رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري ثلاث مرات منذ التعويم، وكان آخرها ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك على **زيادة في نمو الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ١٠٤% (٦٦٥,٤ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٧% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. كما **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٥% (١٦٩٧ مليار جنيه)** في نهاية أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٧,٨% في نهاية أكتوبر ٢٠١٦.

§ **وارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٤٤,٢% (٣١٧٦ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٩,٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦. جدير بالذكر ان نسبة ٨٣,٥% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر أكتوبر٢٠١٧ غير متاحة حالياً)

§ **كما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٤٦,٧% (١٤٢٣ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٥,٧% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦. وتحقيقا لهذه الغاية، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٤,٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤٤,١% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. (بيانات شهر أكتوبر ٢٠١٧ غير متاحة حالياً).

§ **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٣٨,٢ مليار دولار في يناير ٢٠١٧ (يغطي ٨,٢ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ١٢٦,٤ مليار دولار في يناير ٢٠١٧ (يغطي ٥,٦ أشهر من الواردات)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

§ أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى بدء إنحسار الموجة التضخمية فقد إستمر فى التباطؤ للشهر الثالث على التوالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٤,١ نقطة مئوية محققا ٢١,٩% فى شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٢٦,٠% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٢٣,٣% المعدل المحقق خلال ديسمبر ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ٢٥,٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣٢,٣% خلال نوفمبر ٢٠١٧، و**"الرعاية الصحية"** لتحقق ٩,٧% مقابل ١٤,٥% خلال الشهر السابق، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ١٨,٢% مقابل ١٩,٥% خلال الشهر السابق، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ١٦,٣% مقابل ٢٠,٤% خلال الشهر السابق.

§ وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ٢٩,٢% خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، مقارنة بـ١٦,٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

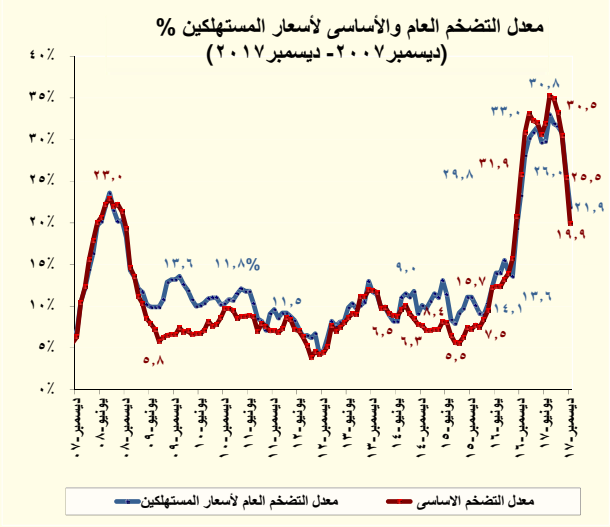

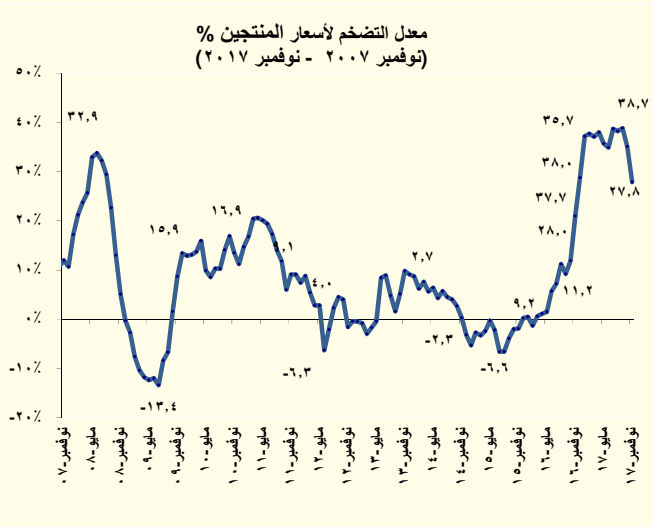

§ أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد تراجع بشكل ملحوظ محققاً -٠,٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧ (قيمة سالبة لأول مرة منذ ديسمبر ٢٠١٥)، مقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤,٨% فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية)، ومقابل ١% خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة تراجع وتحقيق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) قيمة بالسالب للشهر الثانى على التوالى (لتحقق أكبر قيمة سالبة منذ يناير ٢٠١٦) ليحقق -٠,٤% خلال شهر الدراسة، مقابل -٠,٥% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض أسعار **"اللحوم والدواجن"** بـ -١,٦%، و**"الخضروات"** بـ -٠,٥%، و**"الأسماك والمأكولات البحرية"** بـ -١,١% ذلك بالرغم من إرتفاع معدلات التضخم الشهرية للفواكه بنحو ٢,٦% والزيوت والدهون بـ٠,٥%. في حين إستقرت معدلات التضخم الشهرية لكافة المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

§ **وأخيراً**، فقد **تباطأ** بشكل ملحوظ **معدل التضخم الأساسى السنوى** محققاً نحو ١٩,٩% خلال شهر ديسمبر٢٠١٧، مقارنة بـ ٢٥,٥% خلال نوفمبر ٢٠١٧، ومقارنة بـ ٣١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال النصف الأول من العام المالى الحالى نحو ٢٩,٩%، مقابل ١٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد تراجع ليحقق نحو -٠,٣٧% خلال شهر الدراسة، مقابل ١,٣١% خلال الشهر السابق.

§ مقارنة ،٢٠١٧ خلال شهر % محققاً نحو بشكل ملحوظ معدل التضخم الأساسى السنوى محققا فقد أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد.٢٠١٦ خلال شهر % بـ خلال ٥٪,بـ

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٨ تخفيض سعر العائد على الإيداع **والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بمقدار ١%** ليصل ١٧,٧٥% و١٨,٧٥% و١٨,٢٥% على الترتيب. وكذلك تم تخفيض **سعر الإئتمان والخصم بمقدار ١% ليصل** ١٨,٢٥%.

§ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٧ نوفمبر ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

§ **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ١,٣% ليسجل ٨٢٤,٩ مليار جنيه** خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٤,١ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٣,٠% ليحقق ١٥٠١٩,١٤ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية نوفمبر ٢٠١٧ والذى بلغ ١٤٥٨٢,٢٢ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٤,١% ليحقق ٨٢٧,٦٦ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٩٥,٤٣ نقطة فى نهاية نوفمبر ٢٠١٧.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ٥ مليار دولار (٢,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض أقل قدره ١,٩ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن الكبير في ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع العجز بشكل ملحوظ بمعدل ٦٥,٧%، نتيجة تحسن ملحوظ في الميزان الخدمى وتراجع عجز الميزان التجارى. مما فاق أثر التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ١,٦ مليار دولار (-٠,٧ % من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ٤,٨ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة من العام المالى السابق، فترة ما قبل تحرير سعر الصرف. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع الميزان الخدمي والتحويلات بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٨,٩ مليار دولار (-٣,٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو – سبتمبر من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً قدره ٩,٤ مليار دولار (-٢,٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١١% لتحقق ٥,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٥,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى فاقت الارتفاع الطفيف للمدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٠,٧% لتحقق ١٤,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١٤,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة العام الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ ٨,٦% لتصل إلي ٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة من العام المالى السابق، نتيجة تحسن درجة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية عقب قرار تحرير سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ١,٨ مليار دولار في الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ٢,٨ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ١,٤ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث زادت المتحصلات الجارية بمعدل ٥٠,٨% لتصل إلى ٥,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق؛ مدفوعاً **بزيادة رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ١,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لإرتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٥,٢% وارتفاع متوسط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكى بمعدل ٠,٩%. كما أن متحصلات السياحة ارتفعت لتحقق ٢,٧ مليار دولار في فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ٠,٦ مليار دولار، مقارنة بـ ١,١ مليار دولار ويرجع ذلك جزئياً لتراجع مدفوعات الفيزا كارد لتقتصر على ٠,٣ مليار دولار.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لإرتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٣٧,٤% لتسجل نحو ٦ مليار دولار، مقارنة بـ ٤,٣ مليار مدفوعاً بإرتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ١,٦ مليار دولار انعكاساً لقرار تحرير سعر الصرف. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل إلى ٤٣,١ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣٣,٨ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ٦,٢ مليار دولار (٢,٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٧,٢ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

- انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ١,٦ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ١,٩ مليار دولار (٠,٥%

من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول بمعدل ٨٤,٢%

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٧,٥ مليار دولار (٣,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٠,٨ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات قدرها ٧,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٥٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٦,٣ مليار دولار (١,٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى. حيث حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بصافى تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. يأتى ذلك في ظل زيادة الأصول الأجنبية للبنوك مع توافر الموارد بالنقد الأجنبى في أعقاب قرار تحرير سعر الصرف، حيث بلغت الزيادة في أصول البنوك نحو ٢,١ مليار دولار، في حين اقتصرت الزيادة في التزاماتها على نحو ٠,٥ مليار دولار.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٥ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٦ مليار دولار (-٠,١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤,٣% ليصل إلى ٤,٧ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣,١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١,٣% ليصل إلى ٥٢,١ مليون ليلة خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩,٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.